أثر التكامل بين معايير IFRS ومقررات بازل III على تحسين جودة التقارير المالية بالشركات الكويتية

إعـــداد

الباحث/ حسن عبد الله الملا

إشـــراف

أ.م.د/ ياسر إبراهيم داود
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
كلية التجارة- جامعة مدينة السادات

أ.م.د/ محمد موسى شحاتة
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة- جامعة مدينة السادات

أولًا: الإطار العام للبحث:

١- مقدمة:

في ظل التغيرات الحديثة في البنية الاقتصادية العالمية، تؤدي معايير المحاسبية الدولية(IFRS/IAS) دوراً هاماً في توحيد اللغة المحاسبية على المستوى الدولي، وذلك عبر الاهتمام أكثر بالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، والعمل على تحديد قواعد ومتطلبات الإفصاح عن هذه المعلومات بالشكل الملائم والوقت المناسب لمساعدة مستخدميها من متخذي القرار. **(Onalo, 2014)**

لذا أدت التطورات المعاصـــرة في بيئة الاعمال وزيادة الاتجاه نحو انشـــاء البنوك للحاجة الى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصـادية المختلفة, ولا تقتصـر الحاجة إلى المعلومات المالية على اصـــحاب البنوك فقط وانما تمتد لتشـــمل غيرهم من المســـتفيدين من المعلومات التي تتضـــمنها التقارير المالية, اذ تسعى البنوك المعاصـرة الى اجتذاب اموال جديدة بصـورة مستمرة من مصـادر متعددة، وقد تكون هذه الاموال في شـــكل مســـاهمات جديدة في رؤوس الأموال أو على شـــكل قروض. **(Wang, 2012)**

كما أن جودة التقارير المالية حظيت باهتمام كبير من قبل المســـتثمرين والمنظمات المهنية والباحثين والممارسين خاصـة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة بصـفة عامة وانهيار بعض الشـركات بصـفة خاصـة ، حيث أثارت حالات احتيال الشركات العالمية جدلاً كبيراً عند كثير من المستخدمين وانخفضت الثقة في جودة ومصداقية تمثيل القوائم المالية للواقع الحقيقي للشركة ، واستلزم هذا ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم علي جودة التقارير المالية . ويمكن تحقيق هذه الجودة من خلال ضـــرورة تحقيق جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركة والالتزام بالمعايير المحاسبية . كما تعتمد جودة التقارير المالية للشركة علي الجودة الشـــاملة لكل مراحل عملية التقارير المالية بداية من إعدادها من قبل الإدارة المالية للشـــركة وانتهاء بعمل المراجع الخارجي . **(Houqe, 2015)**

يحتاج المســتثمرون إلي درجة عالية من الجودة في التقارير المالية ، والتي تؤدى إلى تحقيق الكفاءة المطلوبة للاســتثمار . وتوفر جودة التقارير المالية معلومات مفيدة للمســتثمرين والدائنين خاصـــة عن كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، ويؤدي عدم التلاعب بالأرباح إلى ضمان حد أدنى من جودة المعلومات

المحاسبية . وكلما زادت جودة التقارير المالية تنخفض مخاطر الاستثمار على غرار ما يحدث في أسواق المال المتقدمة مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، واليابان ، وأستراليا ، وكندا ، وفرنسا ، وألمانيا، لذا ظهرت معايير IFRS التى تحدد الاسس والطرق السليمة للقياس والعرض والافصاح عن عناصر التقارير المالية و تأثير العمليات والاحداث والظروف على مركزها المالي و نتائج أعمالها. **(صادر، ٢٠١٢)**

كما صدرت اتفاقية "بازل III" عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء لجنة بازل بعد توسيعها،وتتمثل أهم المرتكزات التي قامت عليها لجنة بازل ٣ فيما يلي: **(التهامي ، ٢٠١٠)**

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من ٢ إلى ٤,٥ في المائة، وأضيف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته ٢,٥ في المائة من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى ٧ في المائة.
- الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق وهو ٨ % وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو ١٠,٥ في المائة.
- تدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، إلا أن الواقع العملي أثبت أن البنوك المركزية في كثير من الدول العربية تمكنت من فرض نسبة كفاية رأس المال مرتفعة على البنوك، بل إن دولاً عديدة منها جعلت هذا الحد لا يقل عن ١٢٪ منذ عدة سنوات، وقد سجل بعض البنوك الإسلامية فيها نسباً تقارب ١٨ أو ٢٠ في المائة أحياناً.

٢- مشكلة البحث:

تتمثل مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك فيما يقوم بإنتاجه من تقارير مالية يعتمد مختلف مستخدميها علي ما تتضمنه من معلومات تستهدف ترشيد القرارات المختلفة ، ولزيادة درجة فاعلية هذه القرارات فإن ذلك يستلزم الاعتماد علي معلومات جيدة وإدراك متخذيها لدرجة وثوقية هذه المعلومات.

وقد ازدادت أهمية تحقيق جودة التقارير المالية بعد حدوث الأزمة المالية العالمية في الآونة الأخيرة وما نجم عنها من انهيار بعض الشركات الكبرى في الدول المتقدمة مما تسبب في اهتزاز الثقة لدي المتعاملين والمستثمرين ، كما إن وجود التعارض في المصالح بين الإدارة والمستفيدين ، حيث أن ما تتضمنه التقارير المالية من معلومات ينجم عنه غالباً قيام الإدارة بإخفاء معلومات أو تقديمها بشكل مضلل يسبب اهتزاز الثقة لديهم.

ويرجع الفرق بين اتفاقيات بازل I& II & III يرجع أساساً إلى الاختلافات بين أهدافها التي تم إنشاؤها لتحقيقها، على الرغم من أنها مختلفة على نطاق واسع في المعايير والمتطلبات التي تقدمها، ويتم التنقل بينهم بطريقة لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء بيئات الأعمال التجارية الدولية المتغيرة بسرعة ومع التقدم في العولمة، تترابط البنوك في كل مكان في العالم، وإذا أخذت البنوك مخاطر غير محسوبة، يمكن أن تنشأ حالات كارثية بسبب الكم الهائل من الأموال المعنية، ويمكن أن يتفشى الأثر السلبي قريباً بين كثير من الدول، **وبناءً علي ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:**

١/٢- ما هي طبيعة ومحددات جودة التقارير المالية في ضوء متطلبات معايير IFRS بالشركات الكويتية؟

٢/٢- ما مدي التزام الشركات الكويتية بتطبيق مقررات بازل III ؟

٣/٢- ما أثر التكامل بين معايير IFRS ومقررات بازل III على تحسين جودة التقارير المالية بالشركات الكويتية؟

٣- الدراسات السابقة:

وتم تقسيم الدراسات السابقة إلى المحاور التالية:

١/٣- دراسات تناولت جودة التقارير المالية في ضوء IFRS :

دراسة (الأخضر، ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS-IAS)دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- تتضمن القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر معلومات محاسبية تتميز بخاصية الملاءمة، حيث تؤثر هذه المعلومات على القرارات الاقتصادية لمستخدميها، وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية؛ تتميز هذه المعلومات بثلاثة عناصر عززت من خاصية الملاءمة (باعتبارها محددات لهذه الخاصية) .
- تتضمن القوائم المالية المصادق عليها معلومات محاسبية تتميز بخاصية الموثوقية، حيث تعبر هذه المعلومات بصدق عن العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة.
- تتضمن القوائم المالية المصادق عليها معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية، ما يدل على أن المؤسسات في الجزائر تفصح عن البنود المهمة نسبيا في قوائمها المالية.

دراسة (قابل & عبد السميع، ٢٠١٧)

هدفت الدراسة إلي التعرف على أثر تطبيق المعايير الدولة لإعداد التقارير المالية على كلاً من جودة القوائم المالية وتكلفة رأس المال في البيئة المصرية ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١١٠ مشاهدة من القوائم المالية للشركات المصرية التى تصدر شهادات إيداع دولة في الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٥)، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية لم يسهم في تحسين الجودة الفعلية للقوائم المالية .

أكدت دراسة (Zhang, 2011) أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح المحاسبية والتي تم قياسها بدرجة التحفظ المحاسبي في نيوزيلندا، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٩٧) شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية النيوزيلندى خلال الفترة من عام (٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٩). وقد توصلت الدراسة إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية في نيوزيلندا، كما أن تبني معايير التقارير المالية الدولية له تأثيراً معنوياً موجباً على جودة الأرباح المحاسبية في نيوزيلندا.

ووضحت دراسة (الزمر، ٢٠١٢) مدى تأثير التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على بعض المقاييس المحاسبية والتي تعكس جودة التقارير المالية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٢١) شركة من شركات التأمين السعودية خلال الفترة من عام (٢٠٠٨)، حتى عام (٢٠١٠). وقد توصلت الدراسة إلى التحول لمعايير التقارير المالية الدولية قد أدى إلى انخفاض مستويات إدارة الأرباح، وزيادة مستويات التحفظ المحاسبي، ومستويات عدم تماثل المعلومات.

وبين (Ahmed et al., 2013) التعرف على أثر التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة المحاسبة من خلال دراسة تطبيقية على (١٦٣١) شركة في (٢٠) دولة تبنت تطبيق تلك المعايير في ضوء المحددات القانونية وطبيعة الصناعة والأداء المحاسبي للشركة. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية يساهم في الحد من تدخلات الإدارة في السياسات المحاسبية

والحد من تمهيد الدخل وإدارة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين جودة معايير التقارير المالية الدولية وجودة العمليات المحاسبية.

وأشارت دراسة (مليجي، ٢٠١٤) اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة من ناحية وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أخرى. وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (١١) مصرف و (٣٥) شركة تأمين خلال الفترة من عام ٢٠٠٧، حتى عام ٢٠١٣. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية، وكذلك وجود تأثير إيجابي لهذه المعايير على قيمة الشركات المسجلة، كما توصلت الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية حيث تعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة.

وضح (Elshandidy & Hassanein, 2014) أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي في المملكة المتحدة ودراسة أثر مدى استقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك من خلال دراسة لعينة (٧٢) شركة بريطانية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧م. وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بعد تبني معايير التقرير المالي الدولي وزيادة مستوى استقلال مجلس الإدارة.

بينت دراسة (Yurisandi & Puspitasari, 2015) أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لعينة (٥٥) شركة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا التي تنتمي إلى مؤشر LQ- 45 خلال الفترة من عام ٢٠٠٩م حتى عام ٢٠١٣م. وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية حسن من زيادة جودة التقارير المالية وزادت الخصائص النوعية لمستوي الملاءمة والفهم والقابلية للمقارنة للتقارير المالية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

أكد (Dayanandan, et al,2016) تأثير معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية وعلى تمهيد الدخل وإدارة الأرباح في المناطق الجغرافية المختلفة في ظل الأصول القانونية المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يقلل من تجانس الدخل ويقلل من إدارة الأرباح في البلدان ذات المستويات العالية من الإفصاح المالي، كما توصلت إلى أن الاعتماد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسن جودة التقارير المالية.

وضح (Murtini and Lusiana, 2016) اختبار جودة المعلومات المحاسبية قبل وبعد تبني معايير التقارير المالية على عينة من الشركات الإندونيسية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣م. قد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات معنوية بين جودة الأرباح قبل وبعد تبني معايير التقارير المالية الدولية.

كما استهدفت دراسة (شرف، ٢٠١٧) اختبار العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقرير المالي، ومدى تأثير هذه العلاقة ببعض المتغيرات مثل جودة المراجعة وحجم الشركة ومستوى الرفع المالي وتم الاعتماد على التحفظ المحاسبي لقياس جودة التقرير المالي. وذلك من خلال دراسة لعينة (٥٠) شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٥. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية، وأن كل من متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة له تأثير إيجابي غير معنوي ومتغير حجم الشركة له تأثير سلبي غير معنوي وبينما متغير مستوى الرفع المالي للشركة له تأثير إيجابي معنوي على العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقرير المالي.

أشارت دراسة (منصور، ٢٠١٧) إلى مدى وجود علاقة ارتباط بين التحول إلى تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) بشكل إجباري بعد إصدار قانون رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥م على الحد من

ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات من خلال استخدام نموذج جونز المعدل وذلك من خلال دراسة لعينة من (٢١) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٣م حتى عام ٢٠١٦. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) بشكل إجباري وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات.

وضحت دراسة (أبو العلا، ٢٠١٨) دراسة الأثر غير المباشر لتبني معايير التقرير المالي الدولية على كفاءة استثمار الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري وذلك من خلال اعتبار التحفظ المحاسبي متغير وسيط، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لعينة (٩٥) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٦. وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثيراً معنوياً موجباً على مستوى التحفظ المحاسبي، وهذا الأثر المعنوي الموجب يؤدي إلى زيادة كفاءة استثمار الشركات.

استهدفت دراسة (مرقص، ٢٠١٨) تحديد أثر الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS والتي تسعى إلى تحسين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال ودور ذلك في تحسين جودة الأرباح المحاسبية للشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٦٦) شركة من المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٥م. وقد توصلت الدراسة إلى أن معايير IFRS قد أثرت بشكل إيجابي على جودة الأرباح المحاسبية متمثلة في تخفيض تكلفة رأس المال والحد من الفجوة المعلوماتية بشركات قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك، وعلى العكس شركات قطاع العقارات محل الدراسة الأقل التزاماً بما ورد من متطلبات الإفصاح طبقاً لمعايير IFRS حيث ينتج عنها معلومات غير متماثلة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال وتدني جودة الأرباح المحاسبية.

استهدفت دراسة (Fuad et al, 2019) إلى فحص ما إذا كانت عملية التقارب في المعايير الدولية للتقارير المالية تضيف قيمة لأبعاد جودة المحاسبة بما في ذلك جودة الاستحقاقات وتسهيل الأرباح والتعرف على الخسائر في الوقت المناسب واستمرار الأرباح وذلك من خلال دراسة عينة من الشركات الصناعية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤ والتي تشمل ٣٨٦١ مشاهدة من سنوات الشركات في إندونيسيا، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود دليل قاطع على أن جميع أبعاد جودة المحاسبة بما في ذلك جودة الاستحقاقات وتسهيل الأرباح وإثبات الخسائر في الوقت المناسب واستمرار الأرباح في التقارب بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بمعنى أن معايير التقارير المالية الدولية لا تضيف قيمة لأبعاد جودة المحاسبة.

استهدفت دراسة (السواح، ٢٠١٩)، تحليل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٥٤) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٨. وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثير إيجابي معنوي على العلاقة بين جودة المراجعة وعدد صفحات وعدد كلمات التقرير المالي للشركات محل المراجعة.

استهدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٩) بيان دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية من خلال وضع إطار مقترح لرسم العلاقة بين المحاسبة القضائية والتقارير المالية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية IFRS وذلك من خلال دراسة ميدانية على آراء عينة من الأكاديميين والمسئولين عن الشئون المالية والإدارية والقانونية في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية EGX100. وقد توصلت الدراسة إلى ظهور الحاجة إلى المحاسبة القضائية نتيجة تشعب العمليات المالية بين الشركات والتطور الاقتصادي للمشاريع وكذلك تزايد الحاجة إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS في ظل الاقتصاد العالمي الرقمي.

استهدفت دراسة (عرفة، مليجي، ٢٠١٩) اختبار أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة المحاسبة، من خلال ثلاث منهجيات مختلفة هي: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستوى الشفافية وإدارة الأرباح بنوعيها المحاسبية والحقيقية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٨٠)

شركة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية خلال عامي (٢٠١٦، ٢٠١٧). وقد توصلت الدراسة إلى عدم تأثير معايير التقرير المالي الدولية على جودة المحاسبة، حيث لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير (IFRS) على إدارة الربح بنوعيها المحاسبي والفعلي وبالتالي لم تحد تلك المعايير من السلوك الانتهازي للإدارة.

دراسة (محمد ، ٢٠١٦)

هدف الدارسة الى بيان أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح، تكّون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية في الاردن المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (١٣) بنكاً ,اما عينة الدراسة فقد شملت (١٠) بنوك.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج ابرزها:

- وجود تأثير ايجابي للتعديلات المتمثلة بالافصاح في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح في قطاع البنوك التجارية في الاردن لكنها لم تبلغ عند المستوى المعنوي.
- وعدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية للعائد على الأصول والرافعة التشغيلية كمتغير رقابي في العلاقة بين التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية وجودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن عند مستوى معنوي.

دراسة (Houqe et al ,2015)

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح، حيث تم حساب جودة الأرباح من خلال المستحقات باستخدام نموذج جونز المعدل. تكون مجتمع الدراسة من ٣١٩ شركة من حوالي ١٤ دولة على مدار الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠١١, أوضحت الدراسة أن الاعتماد الإلزمي لمعايير التقارير المالية الدولية ُيحسن من جودة الأرباح.

دراسة (Alghamdi ,2014)

قامت الدراسة بالتعرف على منافع ومشاكل التوافق مع IFRS بالتطبيق على المملكة العربية السعودية من خلال توزيع ٢١٠ قائمة استقصاء وزعت على ثلاث مجموعات وهم الأكاديميين، المديرين الماليين، المراجعين الخارجيين .

وتشير نتائج الدراسة إلى أن المنافع الرئيسية من تحقيق التوافق مع IFRS في السعودية هو تحسين جودة التقارير المالية بزيادة المعلومات المالية المقدمة وتقليل إدارة الربح و زيادة مستوي الإفصاح و زيادة كفاءة سوق المال و جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة ثقة المستثمرين وأن أهم المشاكل هو تناقض التوفيق مع IFRS مع المعايير المالية الإسلامية مثل الزكاة، الفائدة.

دراسة (Onalo, et al,2014)

هدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير التحول من المعايير المحلية في كل من ماليزيا ونيجيريا إلى معايير التقارير المالية الدولية على ادارة الارباح في البنوك في ماليزيا ونيجيريا. تكون مجتمع الدراسة من (٢٣) بنك, (٨) بنوك ماليزية و (١٥) بنك نيجيريا خلال فترة الدراسة ٢٠٠٩-٢٠١٢.واستخدمت هذه الدراسة التحليل الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة كما أعتمدت نموذج جونز المعدل لقياس ادارة الارباح، وكانت نتيجة الدراسة أن لمعايير التقارير المالية الدولية تأثير ايجابي وذو أهمية على جودة المعلومات المحاسبية، لذلك اوصت الدراسة بضرورة الالزام باعتماد هذه المعايير في اعداد التقارير المالية.

دراسة (Chiha,et al, 2013)

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح لعينة من الشركات المدرجة في سوق المال الأوروبي، تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق المال الاوروبي في بورصة باريس، للسنوات في الفترة من(٢٠٠٢ – ٢٠١٠) تم استخدام التحليل الوصفي لتحقيق اهداف الدراسة, حيث تم اعتماد نموذج جونز المعدل لتحقيق نتيجة البحث .

وقد أشـارت النتائج إلى أن قياس جودة الأرباح باسـتخدام معايير التقارير المالية الدولية هي أكثر فائدة في تقييم الشـركات, بالإضـافة الى أن نوعية المعلومات المحاسـبية تحسـنت بزيادة العلاقة بين الارباح والقيمة السـوقية، وأوصـت الدراسـة بالتركيز على عوامل أخرى غير حجم الشـركة مثل العائد على الأصـول والرافعة التشغيلية.

دراسة (Kim, 2013)

هدفت هذه الدراسـة الى معرفة تأثير اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على التقارير المالية تكون مجتمع الدراسـة من شـركة G&KT التي اعتمدت معايير التقارير المالية الدولية في كوريا خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٠) حيث تعمل الدراسة على دراسة التغّيرات في الاستحقاقات التقديرية باعتبارها مؤشراً لوجود إدارة للأرباح.

وقد قام الباحث باسـتخدام نموذج جونز المعدل كوسـيلة لتحقيق نتائج البحث, وقد أظهرت نتائج الدراسـة زيادة الشـفافية من خلال تغير الاسـتحقاقات التقديرية باعتبارها مؤشـراً لإدارة الارباح، إضـافة إلى ذلك, تُشـير الاسـتحقاقات التقديرية إلى أداء عمل أفضـل يعمل على خفض إدارة الأرباح بتطبيق معايير التقارير المالية الدولي.

دراسة (Wang,et al , 2012)

هدفت الدراسـة إلى قياس أثر تطبيق IFRS في الصـين على سـلوك المسـتثمرين والمحللين الأجانب وقد أظهرت نتائج الدراسـة انخفاض أخطاء التنبؤ بين المحللين الأجانب بعد التطبيق وأن هذا التطبيق دعم سـوق رأس المال الصـيني في جانبين، الأول هو الحد من عدم تماثل المعلومات والثاني هو زيادة جاذبية الشركات المدرجة بسوق رأس المال الصيني للمستثمر الأجنبي وسهو لة التواصل والتداول عالمياً وخلصت الدراسة إلى أن توفيق معايير المحاسبة الصينية مع IFRS قد حسن من كفاءة سوق رأس المال الصيني.

٢/٣- دراسات تناولت مقررات بازل III كمعايير تنظيمية:

دراسة (عبد الرحمن ،٢٠١٦)

هدفت الدراسـة إلى معرفة أثر تطبيق معايير بازل I، II، ٣، في تقويم الأداء المالي والإداري للمصارف العامة بالسودان .

وتوصلت الدراسة إلى:

- أدى تطبيق معايير بازل إلى زيادة نسبة راس المال ، جودة الاصول، الالتزام بالمبادئ الاساسية لمرقابة الفعالة ، تقليل المخاطر انضباط السوق ، السيولة المعيارية ، مؤشر الرافعة المالية الصمود امام التقلبات الرأسمالية ومن ثم تحسين الاداء المصرفي بنوعية المال والاداري.

دراسة (إيهاب،٢٠١١)

هدفت الدراسـة إلى التعرف بلجنة بازل ومعايير بازل I، وبازل II ، وبازل 3 التي تقوم علي التطورات ومدى تطبيق المصارف الخاصة بسوريا لها .

توصلت الدراسة إلى أن المصارف الخاصة بسوريا تواجه صعوبات في الانتقال من بازل I إلى بازل II ولا تطبق هذه المقرارت بشكل كامل ، أيضاً تطبيق معايير بازل II على المصارف الخاصة بسوريا يزيد من الربحية ويساهم في زيادة حجم القروض المصرفية التي تساهم في زيادة الناتج من رؤوس الأموال.

دراسة (عبير، ٢٠١٤).

حيث اسـتهدفت الدراسـة إلى تقيـيم اسـتراتيجية إدارة المخـاطر فـي ضـوء مقـررات لجنـة بـازل وذلـك مـن خـلال التعـرف علـى مـدى الاخـتلاف بـين البنـوك الحكوميـة والبنـوك الأجنبيـة، توصـلت الدراسـة إلـى مـدى صـحة الفـرض الأول وأن هنـاك فـروض ذات دلالـة معنويـة بـين البنـوك

الحكومية والبنوك الأجنبية فيما يتعلق بإدراك تطبيق مقررات لجنة بازل كما نتائج التحليل الإحصائي أن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك الحكومية والبنوك الأجنبية في درجة توافق استراتيجية إدارة المخاطر مع مقررات لجنة بازل.

دراسة (موسى، ٢٠١٤)

واستهدفت الدراسة إلى توضيح دور آليات السيطرة والتحكم في البنوك طبقا لمقررات لجنة بازل III يدعم أسس قياس درجة تطبيق الحوكمة، توصلت الدراسة إلى: أن هناك العديد من انعكاسات لآليات السيطرة والتحكم عند تطبيقها على جودة التقارير المالية لبنوك القطاع المصرفي، وتم تقسيم هذه (انعكاسات إلى انعكاسات على مجلس الإدارة وانعكاسات على عمل لجان المراجعة، والانعكاسات على عمل المراجعة الداخلية، والانعكاسات على عمل المراجع الخارجي (مراقب الحسابات)، وقد أظهرت الدراسة الميدانية عدم وجود اختلافات بين فئات الدراسة حول انعكاسات آليات السيطرة والتحكم عند تطبيقها على جودة التقارير المالية لبنوك القطاع المصرفي. كما أوضحت الدراسة الميدانية موافقة فئات الدراسة جميعا على أهمية آليات السيطرة والتحكم في ظل مقررات لجنة بازل III. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين متطلبات زيادة كفاءة وفعالية الأداء المصرفي للبنوك في ظل تطبيق آليات السيطرة، والتحكم وذلك من خلال تطبيق كلا من متطلبات آليات السيطرة والتحكم.

دراسة Martien Lubberink (2015)

هدفت الدراسة إلى البحث في تاثير ممارسات إدارة الخصوم على سلامة واستقرار النظام المصرفي (والتي تلجأ لها البنوك من خلال استدعاء سندات الدين من حامليها قصد الاستعداد لتنفيذ متطلبات بازل III، توصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة الخصوم لا تساهم في تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، حيث تؤثر العلاوة الكبيرة المدفوعة لأصحاب السندات المستدعاة سلبا على سيولة وملاءة البنوك، كما يمكن أن تكون انعكاسا لآثار سياسية خلافا لأهداف قواعد الملاءة المصرفية.

دراسة Christian M, McNamara and al (2015)

هدفت الدراسة إلى البحث عن التحديات التي تواجه النظام المصرفي السويسري نتيجة الاستجابة لمتطلبات بازل III، توصلت الدراسة إلى أن البنوك الكبيرة التي تستخدم نماذج التقييم الداخلي يمكنها تخفيض أوزان المخاطر بمعدل كبير جدا مقارنة بالأوزان المعيارية، وذلك بالاعتماد على الاختلافات في نماذج الأعمال التجارية.

التعليق على الدراسات السابقة :

في ضوء وتحليل الدراسات السابقة يستخلص الباحث كلاً من :

١. ركزت معظم الدراسات السابقة على كل من محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS-IAS)، بالإضافة إلى أثر تطبيق المعايير الدولة لإعداد التقارير المالية على كلاً من جودة القوائم المالية وتكلفة رأس المال ، ومعرفة تأثير الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح، حيث تم حساب جودة الأرباح من خلال المستحقات باستخدام نموذج جونز المعدل ، فضلاً عن معرفة تأثير اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح

٢. تناولت بعض الدراسات السابقة معرفة أثر تطبيق معايير بازل I، II، ٣، في تقويم الأداء المالي والإداري مع تناول الدراسات المحاسبة في ظل معايير التقرير المالي الدولية IFRS من خلال الفروق بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية والفروق بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية ، بالإضافة إلى بيان أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح

٤- أهداف البحث:

وبناءً علي ما سبق يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس **أثر التكامل بين معايير IFRS ومقررات بازل III على تحسين جودة التقارير المالية بالشركات الكويتية ، ويتفرع منه الأهداف التالية:**

١/٤- الكشف عن طبيعة ومحددات جودة التقارير المالية في ضوء متطلبات معايير IFRS الشركات الكويتية.

٢/٤- الكشف عن التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق مقررات بازل III

٣/٤- معرفة مدي أثر التكامل بين معايير IFRS ومقررات بازل III

٥- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال:

- **الأهمية العلمية:**

- تمثل الدراسة إضافة من خلال المساهمة في الإطار النظري لسعر الصرف وجودة التقارير المالية في ضوء أحكام ومعايير IFRS ومقررات بازل ٣، والتى يمكن أن تساهم في تقديم دليل عملي حول قياس أثر تغير سعر الصرف على جودة التقارير المالية وعلى موثوقية البيانات المالية .
- أهمية جودة التقارير المالية لمختلف المستخدمين لتحقيق أهدافهم المتنوعة وبصفة خاصة للمستثمرين والمحللين الماليين مما يستلزم تحقيق جودة تلك التقارير لتعظيم منافع المستخدمين خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية في الآونة الأخيرة وانخفاض ثقة المستثمرين في التقارير المالية

٦- فروض البحث:

بناءً علي نتائج الدراسات السابقة ومشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة الفروض التالية:

١/٦- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول طبيعة ومحددات جودة التقارير المالية في ضوء متطلبات معايير IFRS بالشركات الكويتية.

٢/٦- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول مدي التزام بالشركات بمقررات بازل III .

٣/٦- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين أثر التكامل بين معايير IFRS ومقررات بازل III على تحسين جودة التقارير المالية بالشركات الكويتية.

٧- مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع الشركات الكويتية في قطاع الخدمات المالية ويشتمل على ٤٩ شركة كويتية في قطاع الخدمات المالية.

م	اسم الشركة	رأس المال بالدينار الكويتي
.١١	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	26,381,499.000
.١٢	شركة الأمان للاستثمار	15,000,000.000
.١٣	الشركة الأولى للاستثمار	65,107,055.000
.١٤	شركة المال للاستثمار	31,024,591.000

م	اسم الشركة	رأس المال بالدينار الكويتي
.١٥	شركة بيت الاستثمار الخليجي	16,420,244.000
.١٦	شركة الديرة القابضة	19,737,880.000
.١٧	شركة اكتتاب القابضة	31,862,423.000
.١٨	شركة صكوك القابضة	59,314,500.000
.١٩	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	40,706,523.000
.٢٠	شركة نور للاستثمار المالي	41,316,276.100
.٢١	الشركة الكويتية للاستثمار	55,125,000.000
.٢٢	شركة التسهيلات التجارية	53,676,372.000
.٢٣	شركة الاستشارات المالية الدولية	72,000,000.000
.٢٤	شركة الاستثمارات الوطنية	87,621,334.000
.٢٥	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	62,529,315.000
.٢٦	شركة بيت الأوراق المالية	45,000,000.000
.٢٧	شركة أرزان للاستثمار	80,288,256.000
.٢٨	شركة الأمان للاستثمار	15,000,000.000
.٢٩	شركة المال للاستثمار	31,024,591.000
.٣٠	شركة بيت الاستثمار الخليجي	16,420,244.000
.٣١	شركة أعيان للإجارة والاستثمار	81,403,882.400
.٣٢	شركة بيان للاستثمار	39,266,391.000
.٣٣	شركة أصول للاستثمار	18,870,504.000
.٣٤	شركة كامكو للاستثمار	26,330,175.000
.٣٥	شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل	23,959,684.300
.٣٦	شركة الديرة القابضة	19,737,880.000
.٣٧	شركة مجموعة السلام القابضة	26,964,000.000
.٣٨	شركة اكتتاب القابضة	31,862,423.000
.٣٩	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	31,862,423.000
.٤٠	شركة نور للاستثمار المالي	41,316,276.100
.٤١	الشركة الكويتية البحرانية للصرافة الدولية	K.D 4,620,000.000
.٤٢	الشركة الكويتية السورية القابضة	17,627,690.000

م	اسم الشركة	رأس المال بالدينار الكويتي
.٤٤	شركة أموال الدولية للاستثمار	18,055,125.000
.٤٥	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	113,361,735.000
.٤٦	شركة تمكين القابضة	6,675,000.000
.٤٧	شركة منازل القابضة	43,043,000.000
.٤٨	شركة مجموعة الصناعات الوطنية	135,985,307.500
.٤٩	الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة	9,000,000.000
.٥٠	شركة مجموعة عربي القابضة	17,296,224.200
.٥١	شركة التخصيص القابضة	61,000,000.000
.٥٢	شركة الامتيازات الخليجية القابضة	3,249,794.000
.٥٣	شركة تصنيف وتحصيل الأموال	16,500,000.000
.٥٤	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	363,000,000.000 درهم إماراتي
.٥٥	الشركة القابضة المصرية الكويتية	256,110,292.000 دولار امريكي
.٥٦	مجموعة جي أف اتش المالية	975,637,366.865 دولار امريكي
.٥٧	شركة إنوفست	114,604,490.000 دولار امريكي
.٥٨	شركة سند القابضة	43,730,000.000
.٥٩	شركة عمار الاستثمارية	20,000,000.000

عينة البحث:

سوف يقوم الباحث بالتركيز على ١٠ شركات للخدمات المالية الكويتية المتمثلة في الشركات التالية. (أسباب اختيار هذه العينة)

م	اسم الشركة	رأس المال بالدينار الكويتي
١	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	26,381,499.000
٢	شركة الأمان للاستثمار	15,000,000.000
٣	الشركة الأولى للاستثمار	65,107,055.000

م	اسم الشركة	رأس المال بالدينار الكويتي
٤	شركة المال للاستثمار	31,024,591.000
٥	شركة بيت الاستثمار الخليجي	16,420,244.000
٦	شركة الديرة القابضة	19,737,880.000
٧	شركة اكتتاب القابضة	31,862,423.000
٨	شركة صكوك القابضة	59,314,500.000
٩	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	31,862,423.000
١٠	شركة نور للاستثمار المالي	41,316,276.100

المصدر: الموقع الرسمي للبورصة الكويتية ٢٠١٨.

مبررات اختيار العينة:

- حيث تمثل العينة كبر حجم استثمارات الشركات الكويتية.
- الشركات التي مازالت متداولة في الكويت.
- صعوبة الحصول على المعلومات من بعض الشركات الأخرى.

ثانيًا: الإطار النظري للبحث

١- مفهوم وأهداف جودة التقارير المالية ومحدداتها:

تعددت الدراسات البحثية التي تناولت قضية جودة التقارير المالية، من اتجاهات عدة شملت العديد من دول العالم، إلا أن مفهوم جودة التقارير المالية مازال غامضاً (Charles.P.et al., 2011) ، حيث لا يوجد تعريف محدد لجودة التقارير المالية، حيث ينطوي مفهوم " جودة التقارير المالية" على خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير، وقد طور مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ولجنة (مجلس) معايير المحاسبية الدولية (IASC) المدخل المفاهيمي لخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وهي تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة وتكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئولين عن إعداد التقارير المالية والمسئولين عن وضع المعايير المناسبة لتقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية الدولية (صالح، ٢٠٠٩).

يعد مفهوم التقارير المالية أعم وأشمل من مفهوم القوائم المالية فتتضمن التقارير المالية القوائم المالية (قائمة التغيرات في حقوق الملكية) بالإضافة إلى تقارير مجلس الإدارة وبعض سائل الاتصال الأخرى كالمصادر والالتزامات والأرباح المالية للمنشاة، والمعلومات اليت يجب على المنشأة أن توصلها مثل الضرائب والمعاشات والجمارك، وتفي القوائم والتقارير المالية باحتياجات فنان التقارير من المستخدمين (داخليين – خارجيين) على حد سواء رغم اختلاف تطلعاتهم ومتطلباتهم في التقارير المالية(الباز، ٢٠١٢).

أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين ويرهم ي اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المماثلة لتخصيص الموارد، ويتضمن مستخدموا التقارير المالية عددا كبيرا من الموضوعات، ويركز مجلس معايير المحاسبة الدولية على إحتياجات المشاركين في السوق وبشكل أكثر تحديداً يعتبر المستثمرون هم الأكثر من احتياجا لمعلومات التقارير المالية، نظراً لأنهم لا يستطيعون عادة طلب المعلومات مباشرة من الشركة، كما تفي التقارير المالية باحتياجات مستخدمين آخرين. كما تعتبر التقارير المالية مصدراً مهماً وأساسياً للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة عن

أي خلل أو قصور بعد تحديد المسئولية، لذلك تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه. (Palea, 2013)

يعتبر مفهوم جودة التقارير المالية مفهوم نسبي يختلف باختلاف الأهداف المطلوب الوصول إليها، فالمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح للمنشأة يهتمون في المقام الأول بمدى نفعية معلومات التقارير المالية في إتخاذ القرارات المختلفة، ومن جهة أخرى فإن الهيئات الرقابية والتنظيمية تهتم بمدى إلتزام المنشأة القواعد التنظيمية والإجراءات القانونية (الدالي، ٢٠١٤).

كما يرى (Renkas, et al., 2016) أن جودة التقارير المالية هي انعكاس منظم للحالة المالية والأداء المالي للمنشأة وبالتاي يمن اعتبارها مجموعة من المكونات تتمثل في جودة المعلومات المالية، وجودة عرض المعلومات المالية.

كما يعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملاءمة المعلومات للهدف من الحصول عليها.

لذا يرى الباحث أن مفهوم جودة التقارير المالية يرتبط بخصائص جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، مما يجعل هذه المعلومات ذات فائدة كبيرة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي هذه المعلومات.

كما أوضح (ريشو، ٢٠١٣) أن جودة التقارير المالية لا تتوقف فقط على لاسلوك الأخلاقي من جانب الإدارة ولا على مستوى احتراف فريق المحاسبين الذين يقومون بإعدادها، وإنما تتوقف بشكل كبر على ما تنطوي عليه التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية من مجالات وثغرات وبدائل لاختبار يمكن من خلالها أن يكون من السهل على الإدارة أن تتلاعب بجودة التقارير المالية.

وأوضح (Mina et al., 2013) أن من شروط جودة التقارير المالية تقديم المعلومات التي تمكن المستثمرين المحتملين والحاليين وغيرهم من المستخدمين من اتخاذ قرارات أفضل من حيث القروض والاستثمارات المعقولة والقرارات المماثلة، حيث تعتبر المعلومات المالية أساس جوهري لاتخاذ القرارات للمشاركين في سوق راس المال وتساهم أيضا في تحديد الأداء الماضي والتنبؤ بالربحية المستقبلية ومراقبة عمليات المديرين وبالتالي تعبر جودة التقارير المالية عن دقة البيانات المالية في وصف المعلومات فيما يتعلق بعمليات الشركات وتحديد التدفقات النقدية المتوقعة.

ويرى (سمير وآخرون، ٢٠١٦، ص ٥٩٣) أن جودة التقارير المالية هي " الدقة التي تنقل بها التقارير المالية معلومات عن العمليات في المنشأة ولاسيما التدفقات النقدية المتوقعة، وذلك لإطلاع المستثمرين في الأسهم على هذه المعلومات لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة".

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنها مدى الدقة والعدالة لمعلومات التقارير المالية المنشورة وقدرتها على أن تعكس حقيقة عمليات المنشأة وتعبر بصدق وواقعية عن نتائج أعمالها ومركزها المالي، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل قوي ومباشر على جودة التقارير والقوائم المالية، وهو ما يستدعى استخدام مقاييس مختلفة للحكم على جودة التقارير المالية.

هناك أهداف عديدة للتقارير المالية حسب غرض إعداده ومدى استفادة المستخدمين من تلك التقارير وسوف نستعرض أهم تلك الأهداف:

١- تساعد التقارير المالية على تقييم أداء الشركة ومعرفة فيما إذا كانت الشركة قد حققت الأهداف التي وجدت من أجلها ويتم ذلك على مستوى الإدارة(فاضل، ٢٠١٥).
٢- توفر التقارير المالية معلومات عن أنشطة الشركة التي لها على المجتمع والتي من الممكن تحديدها أو وصفها أو قياسها والتي تؤدي دوراً مهما في الوسط الاجتماعي للمنشأة (عبد الله، ٢٠١٦).
٣- تتضمن التقارير المالية معلومات مفيدة عن درجة المخاطرة لمتخذي القرارات الاستثمارية.

٤- يجب أن تتوافر في التقارير المالية المعلومات الكافية عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات على ذلك الموارد، والنتائج التي تترتب على المعاملات والصفقات والأحداث والظروف التي تسبب حدوث تغيرات في هذه الموارد والالتزامات عليها.

٥- تساعد التقارير المالية على تقييم أداء الإدارة وكفاءتها والتحقق من مهارات وخبرات المدراء.

٦- توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة والتي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

٧- توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة والتي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

٨- توفر التقارير المالية معلومات تساعد المستخدمين في التعرف على مصادر الحصول على النقدية والموارد، وكما تساعدهم في تحديد درجة السيولة للمنشأة وقدرتها على مواجهة أي إعسار مالي محتمل (عبد الرحمن، ٢٠١٦).

٩- توفر التقارير المالية إيضاحات أو ملاحظات التي تعتقد إدارة الشركة أنها تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات وفهم طبيعة المعلومات المالية الواردة في تلك التقارير (الجربوع، ٢٠١٦).

وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، فإن المبدأ الأساسي لتقييم جودة التقارير يرتبط بأهداف هذه التقارير وجودة المعلومات الواردة في التقارير المالية، ولتحقيق مستوى علاي من الجودة يجب أن تكون معلومات التقارير المالية ملاءمة وممثلة تمثيلا صادقاً، قابلة للمقارنة، يمكن التحقق منها في الوقت المناسب، وقبالة للفهم، وأن تكون التقارير المالية شفافة وليس مضللة للمستخدمين، ناهيك عن أهمية الدقة والقدرة على التنبؤ بها (Herath, et la.,2017).

وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية كما حددها مجلس معايير المحاسبة الدولية (٢٠١٠) فيما يلي: (Renkas, et al., 2016)

أ) **الملاءمة:** تكون ملاءمة إذ كان بإمكانها التأثير على قرارات المستخدمين ، حيث يجب أن لا يقتصر إعداد التقارير المالية للشركات على تمثيل الأحداث التي وقعت فقط بل يجب أن تشتمل أيضا على معلومات مستقبلية، ولتحقيق هذا الهدف يشتمل المفهوم الأساسي للملاءمة على مفهوم القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية، وبالتالي فإن المعلومات ذات قيمة تنبؤية غذا كانت تساعد المستخدمين على تقييم التأثيرات المحتملة للأحداث الماضية والحالية والتأثيرات على التدفقات النقدية المستقبلية، والقيمة التأكدية إذا كانت تساعد المستخدمين على مقارنة الأداء الحالي.

ب) **التمثيل الصادق:** يعني المعلومة تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة، والمعلومات المتعلقة بالظاهرة الإقتصادية والتي يتم تقديمها في التقارير المالية يجب أن تتسم بثلاثة خصائص:

١- الاكتمال: هو توافر جميع المعلومات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية بما في ذلك الأوصاف والتوضيحات اللازمة والتي يطلبها المستخدمون من أجل الفهم الشامل.

٢- الحيادية: الحيادية في تقديم المعلومات يعني أن المعلومات لا يجب أن تقلل من أهمية حدث معين أو المبالغة فيه أو تتلاعب برأي مستخدمي التقارير المالية بأي طريقة أخرى.

٣- خالية من الأخطاء: أن مفهوم خالية من الأخطاء لا يعني مجرد عدم وجود أخطاء في وصف الظاهرة بل يتطلب الأمر أيضا عدم وجود أخطاء عند تجهيز المعلومة.

وتتمثل الخصائص النوعية التي تعزز من فائدة المعلومات الملائة والتمثيل الصادق وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية في الآتي: (Herath, et la.,2017)

١- القابلية للمقارنة: وهي إمكانية قيام المستخدمين بمقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المنشأة.

٢- القابلية للتحقق: تعني ضرورة التحقق من أن المعلومات تمثل بصدق الظاهرة الإقتصادية التي يقصد تمثلها.

٣- الوقت المناسب: وهي تقديم المعلومات في الوقت المناسب لمستخدميها عندما يحتاجون إليها لأنها منفعتها إذا لم تكن متاحة في الوقت المناسب أو تم التراخي في تقديمها لفترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، وعند تقيين جودة التقارير المالية يتم تقييم التوقيت باستخدام الفترة بين نهاية السنة المالية وتاريخ إصدار تقرير المراجع

٤- القابلية للفهم: وهي قابلية المعلومات للفهم من قبل المستخدمين بشرط توافر مستوى معقول من المعرفة.

ويرى الباحث أن الخصائص الأساسية للمعلومات المالية (الملائمة والتمثيل الصادق) والتي أقرها مجلس معايير المحاسبة الدولية هي خصائص ملزمة فإذا لم تستوفى التقارير المالية للمنشأة على واحدة منها على الأقل ستفقد التقارير المالية جودتها، كما أن الخصائص المعززة للمعلومات المالية (القابلية للمقارنة – القابلية للتحقق- الوقت المناسب- القابلية للفهم) هي خصائص تهدف إلى تعزيز فائدة المعلومات المالية ولكنها لا تحل محل الخصائص الأساسية (الملاءمة – التمثيل الصادق) بمعنى آخر أنها تعمل على تحسين جودة معلومات التقارير المالية عندما يقل مستوى الملاءمة والتمثيل الصادق لمعلومات التقارير المالية، لذلك يجب أن يتوافر في التقارير المالية العديد من المعايير حتى يتم إعتبارها ذات جودة عالية، لأن جودة التقارير المالية تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لمجموعات مختلفة من المستخدمين والتي تؤثر على قراراتهم الحالية والمستقبلية.

٢- العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية:

لا يقتصر تحديد مستوى جودة التقارير المالية للشركات على المنافع والتكاليف المرتبطة بالإفصاح وإنما يوجد العديد من العوامل التي تنبع من البيئة المحيطة بالمنشأة وتؤثر على مستوى جودة التقارير المالية للمنشآت وتشمل جودة المعايير المحاسبية المطبقة، النظام القانوني، النظام السياسي، تطور أسواق رأس المال، **ويمكن توضيح بعض أهم تلك العوامل فيما يلي:**

١- جودة المعايير المحاسبية المطبقة:

إن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة فمعايير (IFRS) قد تحد من ممارسات إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية، وقد حددت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) مجموعة من الشروط لضمان جودة المعايير المحاسبية (محلية أو دولية) منها: وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة القائمة بإصدار المعايير، وتوافر الموارد البشرية والفنية عالية المستوى، والرقابة الفعالة على مدى التزام المنشآت بالمعايير. (مجدى، ٢٠١٤)

٢- دوافع الإدارة:

المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية، وهيكلة العمليات لإتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، وقد تكون دافعاً لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.

٣- المنظمات والجهات المسئولة عن تنظيم المهنة:

يؤثر وجود تنظيمات مهنية متخصصة قوية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تصدره من معايير وتعليمات وقواعد ولوائح تنفيذية.

٤- جودة عملية المراجعة:

جودة إجراءات المراجعة وكفاءة واستقلال مراقب الحسابات تحد من المخاطر وممارسات الإدارة الاحتيالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ينعكس إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية.

٥- الحوكمة:

أشـارت العديد من الدراسـات المحاسـبية إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لآليات الحوكمة (جودة لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، ومجلس الإدارة) على جودة المعلومات المحاسـبية، حيث إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى فعالية نظام حوكمة المنشـآت وبالتالي تحسـين جودة التقارير المالية، كما أن تحسـين الإفصاح والشفافية يؤثر بشكل إيجابي في نظام الحوكمة بالإضافة غلى أن الشفافية تعزز من عملية المساءلة المحاسـبية مما يضـفي مزيداً من المصـداقية والجودة على التقارير المالية. (سـمير وآخرون، ٢٠١٦، ص ٥٩٤)

٣- محددات قياس جودة التقارير المالية:

تمثل جودة التقارير المالية محورا مهما للكشـف عن الكثير من القضـايا التي تهم الهيئات المهنية والتنظيمية والمحاسبين ومستخدمي المعلومات المحاسبية ككل، حيث تمثل الدراسات الخاصة بقياس جودة التقارير المالية محورا بحثيا مستمرا في الفكر المحاسبي منذ عقود على الرغم من ذلك فقد واجهت الدراسات الأكاديمية صعوبة في إيجاد مقياس متفق عليه لجودة التقارير المالية.

وهناك مجموعة من العوامل التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة ومصداقية التقارير المالية ومن أهمها: (Fuensanta Cutillas, 2014)

١- الدعاوي القضـائية المرفوعة من المسـاهمين ضـد مجلس الإدارة بسـبب وجود مخالفات وأخطاء جوهرية.

٢- الدعاوي القضائية المرفوعة من هيئة سوق المال بسبب مخالفة مجلس الإدارة لقواع القيد ومعايير العرض والطلب.

٣- طبيعة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية السنوية والدورية.

وبصـفة عامة يوجد العديد من النماذج المسـتخدمة في الأدب المحاسـبي لقياس جودة التقارير المالية يمكن إيضاحها كالتالي:

أولا: نموذج خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر خصـائص جودة المعلومات المحاسبة من أهم المفاهيم الواجب تحديدها ضمن الإطار النظري والمافيمي للمحاسـبة المالية وذلك نظرا لأهميتها بالنسـبة للمسـتثمرين والمقرضـين والدائنين وغيرهم من الأطراف المهتمة بالمحاسبة المالية والتي تساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وتمكنهم من تحقيق أهداف التقارير المالية.

وفي سبتمبر ٢٠٠٢ وقع مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) مع مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) اتفاق كنقطة بداية لمشـروع التقارير بينهم وصـولا إلى معايير عالية الجودة وملائمة للاسـتخدام. وفي فبراير ٢٠٠٤ تم الاتفاق على مراحل العمل المشـترك بينهم وتم تحديد ٨ مراحل ومنها الخصائص النوعية لجودة المعلومات. (عبد العزيز، ٢٠١٧).

وفي سـبتمبر ٢٠١٠ قام المجلس بإصـدار قائمة المفاهيم رقم (٨) والتي تضـمنت إجراء بعض التعديلات على الخصـائص النوعية للمعلومات المالية بحيث تكون أكثر نفعا وفائدة لمتخذي القرار وقد تم تحدي خصائص جودة املعلومات كما يلي: (عيسى، ٢٠١٥)

١- الخصائص النوعية الأساسية: وتتمثل في الملاءمة والتمثل الصادق: (مليجي، ٢٠١٤)

أ) الملاءمة: تعني مدى تطابق المعلومات المحاسـبية مع احتياجات مسـتخدميها، وأيضـا قدرة المعلومات المحاسـبية في التأثير على القرارات الإدارية وكذلك قدرتها على مسـاعدة مسـتخدمي المعلومات المحاسبية في إجراءات تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث التشغيلية .

ب) التمثل الصـــادق : وتعني أن تعكس المعلومات جوهر المعاملات وليس مجرد شـــكلها لتحقيق مصداقية المعلومات المفصح عنها ويتم ذلك من خلال الاكتمال – الحيادية – الخلو من الأخطاء.

- الاكتمال: ويعني أن تشمل كل المعلومات الهامة والضرورية للمستخدمين وذلك لفهم التقارير المالية.
- الحيادية: وتعني أن تكون المعلومات خالية من التحيز.
- الخلو من الأخطاء: ويعني أن تكون التقارير المالية خالية من اي أ×طاء لمســـاعة مســـتخدمي التقارير المالية على بناء قرارات سليمة.

٢- تعزيز الخصـائص الأسـاسـية: يتم تعزيز الخصـائص الأسـاسـية من خلال عدة خصـائص فرعية يمكن إيضاحها كالتالي: (عبد العزيز، ٢٠١٧).

- **القابلية للمقارنة**: تكون المعلومات ذات فائدة عالية إذا كان من الممكن مقارنتها مع المنشـــآت المماثلة، وإذا كانت المعلومات لا يمكن مقارنتها بسهولة وكانت المعلومات ذات تمثيلا صادقا فهي أكثر فائدة.
- **القابلية للفهم**: ويعني أن تكون المعلومات سهلة الفهم ويمكن قراءتها بسهولة بالنسبة للمستخدمين حيث تســاعدهم على إتخاذ القرارات المناســبة ويتم توجيه المعلومات إلى المســتخدمين الذين لديهم المعرفة بالأنشطة الاقتصادية مع إمكانية الاعتماد على المحللين الماليين لفهم الأمور الأكثر تعقيداً.
- **القابلية للتحقق**: ويعني التحقق من المعلومات التي تمثل الظواهر الاقتصـادية بدون أي أخطاء جوهرية أو تحيز وهي أيضا خاصية لا تحتاج إلى الإتفاق الكالم بين مختلف الأطراف.
- **التوقيت المناسب**: وتعني أن يتم الحصول على الملومات في الوقت المناسب، حيث يتم توفيرها قبل أن تفقد قيمتها حتى تفيد المستثمرين والأطراف المستفيدة وذكل لاتخاذ القرارات اللازمة.

ثالثاً: نموذج جودة الأرباح:

جودة الأرباح عامل أســاســي يترتب عليه ارتفاع مصــداقية المعلومات المحاســبية على مســتوى الشركات، أما على مستوى المستثمرين فيؤدي إلى توجيه استثماراتهم نحو الشركات الأكثر كفاءة وفعالية ومن ثم توفير مصـادر التمويل اللازمة لتلك الشـركات لإجراء التوسـعات أو تكوين كيانات اقتصـادية كبيرة يكون لها دور إيجابي في الاقتصاد ككل.

وقد استخدمت جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، حيث أوضحت أن قياس جودة التقارير المالية تتم من خلال قياس جودة الربح لعدة أسباب منها: (Qingliang, 2016)

١- أن الربح يعتبر هو صـــافي التدفق النقدي الذي تنتجه الموارد المتاحة للشـــركة وهو يعبر عن مدى نجاح الإدارة في تشغيل الموارد المتاحة في الماضي.

٢- أن الربح هو محصلة التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم والتي تم الاعتراف بها في شكل إيرادات ومصروفات.

وبناء على ذلك فإن جوة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية تتأثر بالتدخل الهادف للإدارة للتأثير في الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وذلك باستخدام أساليب إدارة الربح لتحقيق مستويات معينة من الأرباح مما يؤثر على جودة الربح وعلى قرارات المستثمرين، لذلك كلما زادت المستحقات زادات مخاطر التلاعب الإداري بالدخل المحاسبي، مما يؤدي إلى إنخفاض جودة الأرباح.

وبالتالي يرى الباحث أن استخدام خصائص جودة المعلومات المحاسبية كمقياس أكثر ملاءمة ودلالة عن جودة الأرباح على جودة التقارير المالية.

رابعاً: نموذج جودة المعايير المحاسبية:

يعتمد هذا النموذج على تطبيق معايير المحاسبة حيث ترتبط جودة معايير المحاسبة بإنتاج معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات ويمكن الاعتماد عليها مما ينتج عنه تقارير مالية عالية الجوة وقد حددت هيئة تداولة الأوراق المالية المريكية (SEC) مجموعة من الشروط الواجب توافرها حتى يمكن اعتبار أي مجموعة من المعايير المحاسبية ذات جوة عالية ومن أهمها: (إمبابي، ٢٠١٦)

- وجود تنظيم جيد لهيئة إصدار المعايير يرتبط به أجهزة ولجان فنية عالية الجودة.
- توافر موارد بشرية عالية الجودة.
- وجود كيانات قوية لمراقبة التزام الشركات بهذه المعايير.

وبناء على ذلك يرى الباحث أنه لا يمكن الاعتماد على نموذج جودة المعايير المحاسبية فقط كمقياس لجودة التقارير المالية لأنه قد يكون من الصعب توافر الشروط التي حددتها هيئة تداول الأوراق المالية.

ويتضح مما سبق وجود صعوبة في تحددي مقياس ملائم يحظى بالقبول العام من جانب الفئات المختلفة لمستخدمي التقارير المالية، وذلك على اعتبار أن كل فئة من الفئات لها المعلومات التي تناسبها وبالتالي معايير الجودة التي تلائمها، ألا أن يرى الباحث أن الاعتماد على مدى توافر خصائص جوة المعلومات المحاسبية يعتبر أكثر ملاءمة كمقايس لجودة التقارير المالية. حيث أوضحت أنه يتم تقييم جودة التقارير المالية من خلال توافر خصائص جودة المعلومات المحاسبية نظرا لما تحققه من مزايا منها:

- أنه يعتمد على المعلومات المالية وغير المالية وبالتالي يمكن اعتباره نموذج شاملاً يمكن الاعتماد عليه كمقياس لجودة التقارير المالية.
- أن معايير المحاسبة الجيدة وقوانين الشركات والقوانين التي يتم الإفصاح عنها في صورة معلومات في التقارير المالية تكون قابلة للفهم وموثوق بها.
- إن الإفصاح عن جودة الأرباح في التقارير المالية تظهر على صورة معلومات مالية وبالتالي تكون ملائمة من خلال القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

٤- معايير اتفاقية بازل III:

تتكون اتفاقية بازل الجديدة **(III)** من خمس محاور هي: **(BIS. Basel 3, 2010)**

المحول الأول: تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك:

وتجعل الاتفاقية الجديدة مفهوم رأس المال الأساسي مقصوراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فيكون دوره مقصوراً على الأدوات لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف واسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

المحور الثاني: تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (CCR):

تشدد فيه الاتفاقية على تغطية مخاطر الجهات المقترضة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأسمالية إضافية للمخاطر المذكورة، ولتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كانت عليه في مقررات بازل II **(Basel Committee, 2010)**.

المحور الثالث: نسبة الرافعة المالية:

كان واحدا من السمات الأساسية قبل الأزمة المالية زيادة جودة الأصول المرجحة بأوزان مخاطر بميزانيات البنوك مما أظهر معدلات قوية لمعيار كفاية رأس المال، ثم اضطرت البنوك تدريجيا تحت ضغوط السوق إلى تخفيض أسعار الأصول مما أدى إلى ارتفاع الخسائر وانخفاض رؤوس الأموال وانكماش حجم

وجود الائتمان وبالتالي انخفاض معدلات كفاية رأس المال، لذا قامت لجنة بازل III باستخدام نسبة رافعة مالية بسيطة، وشفافة لا ترتبط بالمخاطر، لتكون قياسا تكميلياً لمتطلبات رأس المال المستندة إلى المخاطر، بهدف تعزيز متطلبات رأس المال المستندة إلى المخاطر وعدم التأثير في النظام المالي والاقتصادي بشكل عام. **(شريف عاشور، ٢٠١٤، ص٣)**

المحور الرابع: الدورات الاقتصادية:

ويفرض اتفاق بازل ٣ على المصارف تكوين مئونات (احتياطيات) للمخاطر المتوقعة أثناء فترات الرواج تحسبا لفترات الركود عندما تتدهور نوعية القروض، كما يفرض الاتفاق تكوين منطقة عازلة إضافية لرأس المال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح، ويضاعف هذا العازل من راس المال المكون أثناء الرواج قدرة المصارف على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود والأزمات **(حسين سعيد، ٢٠١٤)**.

المحور الخامس: معيار عالمي للسيولة:

أن الأزمة المالية الأخيرة أظهرت سوء تسيير السيولة من قبل البنوك مما زاد من تفاقم الأزمة، ولهذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بفرض معيارين دوليين لقياس السيولة هما:

١- نسبة تغطية السيولة: وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يلبي احتياجات السيولة ذاتيا في حال طرأت أزمة وذلك لمدة ٣٠ يوما للاستحقاقات قصيرة الأجل.
٢- نسبة صافي التمويل المستقر: وتستخدم لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته. **(بوسنة محمد ، ٢٠١٣، ص١٤٣)**

٥- الدعائم الأساسية لمقررات بازل III:

بالرغم من تسمية هذه الاتفاقية باتفاقية بازل الثالثة إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازل الثانية، ولكنها أدخلت تعديلات على الدعامة الأولى لمتطلبات الحد الأدنى للأموال الخاصة تمثل في:

أ- تعديل متطلبات رأس المال:

- إجمالي الحد الأدنى لرأس المال المرجح بأوزان المخاطر:

أبقت الاتفاقية على نسب إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال عند ٨٪ كما هي ولكنها أعادت تعريف رأس المال وتوسيع تغطية المخاطر كما يأتي **(بريش عبد القادر، ٢٠١٣)**:

١- إعادة تعريف رأس المال:

ويتكون رأس المال التنظيمي وفقا لمقررات بازل ٣ من:

الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي وحدة الأدنى ٦٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر، وتتكون الشريحة مما يأتي:

- رأس المال الأساسي للأسهم العادية عالي الجودة (CET1) وحدة الأدنى ٤,٥٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر.
- رأس المال الأساسي الإضافي ويشمل الأسهم الممتاز غير المتراكمة بشرط أن تكون مدفوعة بالكامل وعوائدها غير متراكمة وقادرة على استيعاب الخسائر بشكل مستمر، وقد حددته اللجنة بمقدار ١,٥٪ من مخاطر التعرض.

الشريحة الثانية: رأس المال المساند ويهدف إلى امتصاص الخسائر في حال التصفية، ويشتمل على الأدوات المالية التي تصدرها المصارف غير المدرجة في الشريحة الأولى، بالإضافة إلى علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية، والأدوات المصدرة من الشركات التابعة للمصارف، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة وقد حددت اللجنة مقدار هذه الشريحة عند ٢٪.

٢- **توسيع مفهوم المخاطر:**

عملت اتفاقية بازل III على مراجعة بعض القضايا المتعلقة بالمخاطر منها(**بريش عبد القادر، ٢٠١٣**):

- الأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر المادية التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات وخصصت جزءا من رأس المال لتغطيتها.
- خصصت بازل ٣ جزءاً من رأس المال لتغطية المخاطر الناتجة عن عمليات التوريق بعدما أهملته بازل ٢ ، ويتطلب من البنوك اهتماما أكبر بإجراء تحليلات أكثر صرامة على الائتمان.
- ألزمت البنوك بوضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل، وذلك باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشاف في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة، وقياس أثر هذا الانكشاف في مجموعة من المؤشرات وخاصة كفاية رأس المال والربحية.

٦- مقررات لجنة بازل III للرقابة المصرفية:

في أعقاب أزمة الرهن العقاري الأمريكي عام ٢٠٠٨ طالبت مجموعة العشرين G20 بإجراءات تطوير القطاع المصرفي والمالي، تلافياً لحدوث أزمة عالمية أخرى مما يوجب إعادة النظر بالتشريعات والمعايير المنظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية. وتبلورت تلك التعديلات والإصدارات في مقررات لجنة بازل III للرقابة المصرفية باعتبارها أحد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تختص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية، التي أقرتها اللجنة عام ٢٠١٠ لمواجهة القصور في التنظيم المالي التي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية (المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٠). وقد عرفها اتحاد المصارف العربية بأنها " مجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين الاستقرار المالي العالمي، وتعزيز إدارة المخاطر والحوكمة، وتقوية قدرة البنك على إتباع مبادئ الشفافية والإفصاح" ولابد للبنوك أن تمتثل تدريجياً لمقررات بازل III بداية من عام ٢٠١٣ على أن يكون التنفيذ الكامل لكل القواعد الجديدة قبل بداية عام ٢٠١٩م.

وقد استهدفت مقررات لجنة بازل III العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي:

أ- تعظيم كفاية رأس المال وتنظيمات السيولة مع تعزيز مرونة القطاع المصرفي.

ب- تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن زيادة الضغوط المالية والاقتصادية.

ج- حث المؤسسات المصرفية على استخدام برامج اختبارات تحمل الضغوط كأداة فعالة لإدارة المخاطر.

د- ضمان الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية.

وفي هذا السياق أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية التدابير الانتقالية لتطبيق المعايير الجديدة بما يضمن للقطاع المصرفي تلبية معايير رأس المال خلال الفترة من يناير ٢٠١٣ إلى يونيو ٢٠١٩ **كما يوضحها الجدول التالي:**

جدول (١) المدى الزمني لمراحل تنفيذ مقررات بازل III

البند	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩
الحد الأدنى لنسبه رأس المال من حقوق المساهمين	٣,٥٪	٤٪	٤,٥٪	٤,٥٪	٤,٥٪	٤,٥٪	٤,٥٪
رأس مال المنحوط	--	--	--	٠,٦٣٪	١,٢٥٪	١,٨٨٪	٢,٥٪
الحد الأدنى لرأسمال حقوق المساهمين ورأسمال المنحوط	٣,٥٪	٤٪	٤,٥٪	٥,١٣٪	٥,٧٥٪	٦,٣٨٪	٧٪

الحد الأدنى لرأس المال " الشريحة الأولى"	٤,٥٪	٥٪	٦٪	٦٪	٦٪	٦٪	٦٪
الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي	٨٪	٨٪	٨٪	٨٪	٨٪	٨٪	٨٪
الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي ورأس مال المنحوط	٨٪	٨٪	٨٪	٨,٦٣٪	٩,٢٥٪	٩,٨٨٪	١٠,٥٪

المصدر: اتحاد المصارف العربية، بازل III ، ٢٠١٠، صـ٣٧ (بتصرف من الباحث)

٧- أثر مقررات بازل III على جودة التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية مخرجات تنظم المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية تعرف بمدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد توسعت الدراسات الحديثة في دراسة جودة التقارير المالية، فلم تعد تقتصر على الجوانب الفنية وإنما ذهبت إلى ما تحتويه هذه التقارير من مفردات متعلقة بنتيجة أعمال المنشأة والتي يتم بناءاً عليها تقييم أداء البنك، ومن أهم هذه المفردات صافي الدخل التشغيلي، صافي التدفق النقدي التشغيلي وعائد السهم السوقي، ويمكن التفرقة بين أربعة إتجاهات تناولت مفهوم جودة التقارير المالية وهي: (محمد، ٢٠١٩)

- **الاتجاه الأول:** مفهوم جودة المعلومات: يرى أنصار هذا الاتجاه أن جودة التقارير المالية تشير إلى تلك التقارير التي تقدم معلومات تتصف بالجودة حتى تكون مفيدة لاتخاذ القارارت الاقتصادية، ولذلك يجب أن تصف تلك المعلومات بمجموعة من الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحسابية في اتخاذ القرارات. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية قائمة المفاهيم رقم (٨) في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠ والتي تضمنت إجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية بحيث تكون أكثر نفعاً وفائدة لمتخذي القرارات، وقد جاءت هذه الخصائص في مجموعتين أساسيتين هما: (المليجي، ٢٠١٢)

أ- الخصائص الأساسية تشمل على خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.

ب- الخصائص المعززة للخصائص الأساسية تشمل أربعة خصائص هي القابلية للمقارنة القابلية لتحقق الوقت المناسب والقابلية للفهم.

- **الاتجاه الثاني: جودة الإفصاح:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن جودة التقارير المالية يمكن تحقيقها من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي وزيادة جودته من خلال الإصاح بشفافية عن كافة الأحداث والعمليات والتوقعات الأساسية وم ثم تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ويعتبر الإفصاح عن المعلومات الجيدة من أهم السياسات التي تنتهج عند إعداد التقارير، واليت لابد أن تقابل مختلف احتياجات مستخدمي التقارير لتقديم صورة واضحة وصحيحة عن البنك.
- **الاتجاه الثالث (جودة المعايير):** يرى أنصار هذا الاتجاه أن جودة التقارير المالية هي نتاج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتصف بالجودة، حيث أن تطبيق معايير محاسبية جيدة سينتج عنه معلومات تتوافر فهيا خصائص الجودة وتكون نافعة لإتخاذ القرارات، ومن ثم تتحقق جودة التقارير المالية.
- **الاتجاه الرابع:** (جودة الأرباح): يرى أنصار هذا الاتجاه أن جودة الأرباح تعني جوة التقارير الملاية، حيث تم الاستناد إلى مجموعةم ن المعايير للحكمن على جودة الربح واستخدامها كمؤشر على جودة التقارير المالية. وتعتبر جودة الأرباح هي المقياس الأفضل لجودة التقارير المالية وذلك للأسباب الاتية: (الميهي، ٢٠١٥)

١- تشكل الأرباح نقطة انطلاق لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

٢- يعكس الربح المحاسبي الأداء الاقتصادي للمنشأة.

٣- الربح يعتبر هو صافي التدفق الذي تنتجه الموارد المتاحة للشركة، كما أنه يمثل مدى نجاح الإدارة في تشغيل المواد المتاحة في الماضي.

٤- الربح هو محصلة التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم والتي تم الاعتراف بها في شكل إيرادات ومصروفات والمحصلة ينتج عنها الربح أو الخسارة، ومن ثم فإن أي أخطاء في قياس الربح يعتبر في ذات الوقت أخطاء قياس في الأصول أو الخصوم.

ويتفق الباحث مع الرأي القائل بأن جودة التقارير المالية تعتبر مفهوما أوسع وأشمل من جودة الأرباح، لا سيما أن تقييم جودة الربح يعتمد على المعلومات المالية فقط، في حين أن جودة التقارير المالية تشمل المعلومات المالية وغير المالية. وعلى الرغم من ذلك ولإغراض الدراسة التطبيقية ونظرا لاعتماد البنوك على المؤشرات المالية المختلفة لتقييم أدائها سوف يعتمد الباحث على مفهوم جودة الأرباح كمقياس عملي لجوة التقارير المالية، حيث أنه هو المقايس الأكثر أهمية لدى الغالبية العظمى من مستخدمي التقارير المالية من خلال التركيز على مدخل تمهيد الدخل، مدخل التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر على جودة الأرباح في البنوك التجارية.

المراجع

المراجع العربية

١- إبراهيم، طارق وفيق (٢٠١٩)، المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية IFRS، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

٢- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد (٢٠١٨)، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي ودور هذا الأثر على كفاءة استثمار الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول.

٣- الأخضر ، عزي ،(٢٠١٨)، "محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS-IAS) دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، الجزائر ، العدد (١٨).

٤- إمبابي، محمد بكر (٢٠١٦). قياس تأثير الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستيرفي المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص ٧٦.

٥- الباز، ماجد مصطفى على (٢٠١٢). جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثالث العدد الأول، ص ١٢٩.

٦- بريش عبد القادر، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II، ٣ ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، الملتقي الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاستها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، الجزائر، ٢٠١٣.

٧- بوسنة محمد رضا، الأزمة المالية العالمية ومعيار بازل ٣، أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الثالث عشر، ٢٠١٣.

٨- التهامي، عبد المنعم ، الغندور، أحمد ، (٢٠١٠)، "**مقررات بازل II، ٣ كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي و المصرفي** "، النشرة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية ، الفصل الثالث ، أيلول/سبتمبر، بيروت ، لبنان .

٩- الجربوع، يوسف محمود (٢٠١٤). نظرية المحاسبة (الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير)، الطبعة الثانية.

١٠- خضر، زاهر (٢٠١٢)، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني ١٩٩٤-٢٠١٠، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، بغزة.

١١- الدالي، انتصار عاصم حسين (٢٠١٤). مرونة المعايير المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية، مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص ١-١٢٧.

١٢- ريشو، بديع الدين (٢٠١٣). جودة التقارير المالية ، العوامل المؤثرة ووسائل القياس، دراسة ميانية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة التجارة والتمويل، بكلية التجارة، جامعة طنطا، ع (١)، ص ١٥٧.

١٣- الزمر، عماد سعيد زكي (٢٠١٢). دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع (٤)، ص ١٢٢.

١٤- سمير أبو الفتوح صالح، إلهام محمد عبد اللطيف، مروة حسن محمد، " تحسين جودة التقارير المالية باستخدام أسلوب التنقيب في البيانات"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، العدد٢، (٢٠١٦)، ص ٥٩٣.

١٥- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم (٢٠١٧)، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقرير المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٤.

١٦- شريف عاشور، الرافعة المالية، البنك المركزي المصري، منتدى الإجراءات الرقابية الاحترازية والممارسات السليمة لإدارة المخاطر، شرم الشيخ، ٣٠ أكتوبر، ١- نوفمبر، ٢٠١٤.

١٧- صادر، مكرم ،(٢٠١٠)، "**اتفاقية بازل الثالثة (الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة...)** " ، اتحاد المصارف العربية، العدد٣٥٨ ، أيلول/سبتمبر ، بيروت ، لبنان .

١٨- عبد الرحمن ، السارة حسن حمود (٢٠١٦). دور الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة في تحسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.

١٩- عبد الرحمن ، حرم عبد الرحمن ،(٢٠١٦)، قررات بازل 3, II, I ، ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان :دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، **مجدلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين**، السودان ،العدد (٢٥).

٢٠- عبد العزيز ، محمد أحمد (٢٠١٧). تحديات الإطار المشترك للمحاسبة والتقارير المالية، متاح على: www.ace4arab.com.

٢١- عبير عبد الله عبد المنعم (٢٠١٤): تقييم استراتيجية إدارة المخاطر في البنوك في ضوء مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

٢٢- عرفة، نصر طه حسن، مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٩)، أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة المحاسبة: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول.

٢٣- عيسى، أحمد محمد، (٢٠١٥). خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ضوء التقديرات المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج (١٩)، ع (٤)، ص ٩٥١.

٢٤- الغالبي، عبد الحسن (٢٠١١)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٢٥- فاضل، عدى صفاء (٢٠١٥). قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة، والاقتصاد ، جامعة البصرة، مج (٧)، ع (١٤).

٢٦- قابل ، سامي عبد الرحمن & عبد السميع ،إيمان مدحت ،(٢٠١٧)، ثر تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على جودة القوائم المالية وإنعكاس ذلك على تكلفة راس المال دراسة تطبيقية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، مصر ،العدد (٢).

٢٧- محمد ، علا أسامة ،(٢٠١٦)، اثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح في قطاع البنوك التجارية في الاردن"، **رسالة ماجستير** ، جامعة الشرق الأوسط ، الاردن.

٢٨- مرقص، أكرم سامي (٢٠١٨)، تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء تطبيق معايير IFRS: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، المجلد ٢٢

٢٩- مليجي، مجدي مليجي (٢٠١٤). أثر التحول غلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة العلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مج (٢)، ع (٢)، ص ١٠.

٣٠- المليجي، هشام حسن عواد، (٢٠١٢). مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل ٣ دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع (٤)، ص ٩٥.

٣١- منصور، محمد السيد (٢٠١٧)، أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد ٢١.

٣٢- موسى، أبو بكر سالم على (٢٠١٤): إصلاحات مقررات لجنة بازل III لرقي البنوك الليبية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة السادات، مصر، مج٥.

٣٣- الميهي، رمضان عبد الحميد (٢٠١٥). القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل ٣ ومعايير التقارير الدولية IFRS دراسة ميانية على البنوك التجارية المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، مج (١٩) ع (٣)، ص ٣٨٤.

المراجع الأجنبية

1- Ahmed, A.S; Neel, M.; Wang. D. (2013). "Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence". ContemPorary Accounting Research, 30 (4):1344-1372

2- Alghamdi, S. (2014). Relevance of International financial reprotign standards to emerging markts: Evidence from Saudi Arabia, Arab Journal of Administrative Sciences, Vol. 21, No. 1, pp. 105-127.

3- BIS. Basel 3, A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, December 2010.

4- Christian M, (2015): McNamara and al, Swiss finish to basel III, www.ssern.com.

5- Dayanandan, A., Donker, H., Lvanof, M. and Karahan, G, (2016), "IFRS and accounting quality: Legal origin, regional, and disclosure impacts", International Journal of Accounting & Information Management,24(3):296-316.Available at: https://doi.org/10.1108/IJAIM-11-2015-0075

6- Elshandidy ,T. and Hassanein , A. (2014)." Do IFRS and Board of Directors, Independence Affect Accounting Conservatism?". Applied Financial Economics, 24(16):1091-1102.

7- Fuad, F., Juliarto, A. and Harto, P. (2019), "Des IFRS Convergence Really Increase Accounting qualities? Emerging Market Evidence", Journal of Economics, Finance and Administrative, 24 (48)

8- Fuensanta Cutillas G and Juan Pedro, (2014). Fincial reporting Qualit debt Maturity an dInvestment Efficiency Journal of Banking and Finance, Vol. 40, P. 494.

9- Herath, S. K. and Albarqi, N. (2017). Financial reporting Quality A Literature Review, International Journal of Business Management and Commerce, Vol. 2 No. March, p. 1-14.

10- Houqe, M., Monem, R., Tareq, R., & Zajil, T. (2015) 'Secrecy and mandatory IFRS adoption on earnings quality'. Wellington, New Zealand", **center for Accounting, Governance and Taxation Research.**

11- Kim, (2013), The effect of adopting K-IFRS on financial reports – case study with KT&G. **International Journal of Multimedia and Ubiquitous Engineering**, 8 (2), 205- 212**.**

12- Le Manh et Maillet-Baudrier,(2006) Les normes comptables internationales IAS/IFRS. BERTI édition. Paris: Foucher, 2006, P 179.

13- Mina Madani Mahmoud, (2013). Impact of Family Ownershp state ownership and Major Shareholders on the Fincial Reporting Quality of the Firms Listed on the Tehran Stock Exchange Interdiscipliary Journal of contemporary Ersearch in Business, Vol. 5 No. 5, September, P. 50.

14- -Murtini, H., and Lusiana. (2016). "Earning Management and Value relevance before and after the adoption of IFRS in Manufacturing company in Indonesia", Review of Integrative Business and Economics Research. 5 (1): 241-250.

15- Onalo, U, Lizam, M., & Kaseri, A. (2014). " The effect of changes in accounting standards on earnings management of Malaysia and Nigeria banks", **European Journal of Accounting Auditing and Finance Research**, 2, (8), p15-42

16- Palea, V. (2013). IAS/ IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European Expence, China Journal of Accounting Research, 6, pp. 247-263.

17- Renkas. J. Goncharenko, O and Lukinanets, O. (2016). Quality financial reporting: Approaches to measuring international Journal of accounting and Economics Studies, 4 (1), p. 1-5.

18- Wang, Y., Hou, Y., and Chen, X., (2012), "Accounting standard changes and foreign analyst behavior: Evidence from China", **China Journal of Accounting Research**, vol.5.

19- Yurisandi, T. and Puspitasari, E., (2015).Finacial reporting quality before and after IFRS adoption using NiCE qualitative Characteristics measurement, Procedia- Social and Behavioral Sciences, Vol. 211, pp. 64-652.

20- -Zhang, J. (2011), "The effect of IFRS adoption on accounting conservatism-New Zealand Perspective (Doctoral dissertation, Auckland University of Technology).,available at:www.proquest.com